الأمم المتحدة

E/AC.51/2022/L.4/Add.23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
21 June 2022
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والستون

31 أيار/مايو – 1 تموز/يوليه 2022

مشروع تقرير

المقرر: السيد لويس **فيلدمان** (البرازيل)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

(البند 3 (أ))

البرنامج 17
التنمية الاقتصادية في أوروبا

1 – نظرت اللجنة، في جلستها 14 المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.20)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

2 – وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

3 – أعربت الوفود عن تأييدها لدور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجنة الاقتصادية لأوروبا وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وأعرب وفد آخر عن تقديره للدور

280622 240622 22-09619 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الهام الذي تؤديه اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في تعزيز التكامل الاقتصـــادي الإقليمي ذي المنفعة المتبادلة وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار الوفد نفسه إلى إن قرارات اللجنة ينبغي أن تلبي على أفضل وجه مصـــالح الدول الأعضـــاء، وينبغي تبريرها بوضـــوح من حيث المضـــمون ومن حيث الترتيبات المالية على السواء، وينبغي ألا تقلل من أهمية اللجنة وقدرتها على تزويد الحكومات بالدعم اللازم في المسائل الإنمائية.

4 - وأعربت الوفود عن تأييدها للطابع المتعدد الأطراف لعمل اللجنة وعن قلقها إزاء الإجراءات الانفرادية التي لا تتوافق مع التعاون الدولي، مشيرة إلى أن هذا التعاون يشكل أساس عمل المنظمة في تعزيز التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء استبعاد دولتين من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا من نظام التعاون الإقليمي، وهما الاتحاد الروسي وبيلاروس، حيث تشملان إحدى الجهات المانحة الرئيسية في المنطقة. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه لأن التسييس المفرط في إطار اللجنة لقضايا التعاون التقني، وبالتالي قضايا تمويل التنمية، قد أخلَّ بفعالية ولاية اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا وهدّد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد الوفد أيضا على أنه يتفق مع النُهُج التي تتبعها دول أعضاء أخرى في اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا إزاء دعم عمل اللجنة، بما في ذلك زيادة الاهتمام بالتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة، وأشار إلى أن ذلك يدل على توافر الإرادة السياسية للتعاون، وأعرب عن رفضه لاستخدام التدابير القسرية الانفرادية.

5 - وفيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي، أشار أحد الوفود إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على مواصلة تعزيز الدور الذي تضـــطلع به اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا في تعزيز وتيســـير التكامل والاتســـاق الاقتصـــاديين في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول الأعضاء في المنطقة، بما في ذلك من خلال التعاون دون الإقليمي من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة. وطُرح سؤال يتعلق بتعاون اللجنة مع الهيئات الخارجية، بما فيها المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا.

6 - وأُعربَ عن التأييد للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا خارج منطقتها، بما في ذلك عملها المتعلق بوضـــع القواعد والمعايير ذات الأثر العالمي. وأعرب وفد آخر عن تأييده للمناقشـــات التي تجري بشـــأن النقل في لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصـــادية لأوروبا، والتي كان لها أثر إيجابي يتجاوز أوروبا بكثير. وقال الوفد إنه بالنظر لما للجنة النقل الداخلي من أثر عالمي، ينبغي لها أن تتوخى الحذر كي لا تشـــجع مجموعة من اللوائح والاتفاقات الإقليمية على حســـاب اتفاقات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد الوفد على أن أي منتدى عالمي حقيقي يجب أن ينظر إلى ما وراء أي منطقة بعينها للحصـول على أفكار مبتكرة، والاســـتماع إلى احتياجات الأطراف من مختلف مناطق العالم، وتعزيز التكنولوجيات المتقدمة والابتكار بغض النظر عن الجغرافيا لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد المتمثلة في ســـلامة الطرق والمركبات، وحماية البيئة، والاســـتدامة. وأوصـــى وفد آخر بأن تزيد اللجنة الاقتصـــادية لأوروبا من عملها في مجال الاتصال والتنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى.

7 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة لمســـاعدة البلدان على تنظيم الأنشـــطة والتعاون بشأن القواعد والمعايير والاتفاقيات دعما لأهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن التزامه بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وتحقيق الأهداف، وأعرب عن تطلعه إلى اســـتمرار الشـــراكة القائمة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وسائر الدول الأعضاء للتعجيل بتحقيق تلك الأهداف وتعزيز التعاون الإقليمي والسلام والأمن في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وأشار وفد آخر إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تساعد بنشاط على التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير منبر حكومي دولي

إقليمي للتصدي للتحديات المطروحة في ثمانية مجالات رئيسية، تتراوح بين حماية البيئة والنقل المستدام وتطوير المدن الذكية من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز فرص الحصول على الطاقة النظيفة. وأشار الوفد نفسه إلى أن المنتدى الإقليمي السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالتنمية المستدامة يوفر، بدوره، منبرا إقليميا متعدد الأطراف لمتابعة واستعراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتبادل المعلومات بشأن السبل العملية لتحقيق التنمية المستدامة.

8 - وشدد أحد الوفود على أن التنفيذ الناجح لمشاريع المساعدة التقنية في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالات من قبيل الابتكار والرقمنة والبنية التحتية والاقتصاد الدائري والطاقة والاستدامة الحضرية ساعد على ضمان التنمية المستدامة للبلدان المستفيدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، مما أسهم في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنفيذ خطة عام 2030. وقال الوفد نفسه إن البلدان النامية في المنطقة أبدت اهتمامها بمواصلة وتوسيع مشاركتها في الأنشطة المضطلع بها في إطار مشاريع اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

9 - وطُرح سؤال فيما يتعلق بمساهمة اللجنة في مساعدة الدول الأعضاء على الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر نظيفة وأكثر استدامة.

10 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية سوف تدعم جهود التعمير والتعافي من آثار الحرب، التي من شأنها أن تكون مجالا من مجالات التركيز الرئيسية في السنوات القليلة المقبلة.

11 - وشدد أحد الوفود على أن الإدارة المركزية للمخاطر وسجل المخاطر ينبغي أن يكونا من الاعتبارات الرئيسية عند وضع استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

12 - ورحب أحد الوفود باستراتيجية الشراكات الجديدة لتوجيه تعاون اللجنة مع القطاع الخاص، وطلب توضيحا بشأن كيفية تفعيلها بصورة فعالة وفيما يتعلق بحالة تنفيذها.

13 - ورحب أحد الوفود بالتحرك نحو الترتيبات المختلطة لعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وطلب مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي تتيح بها ترتيبات العمل المختلطة مستوى أوسع من المشاركة في الاجتماعات بالنسبة للمندوبين.

14 - وقال أحد الوفود إن نهج الميزنة القائمة على النتائج في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 موثق توثيقا جيدا. وتساءل الوفد عما إذا كان هيكل البرنامج الفرعي الوارد في التقرير يعكس الهيكل الحالي للمنظمة أو العكس. وشدد الوفد نفسه على أنه، كما هو مبين في البند 4-5، القاعدة 104-5، من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، يمكن تفسير تطابق الهيكل البرنامجي والتنظيمي على أنه يعني أنه ينبغي مواءمة البرنامج مع هيكل المنظمة وليس مع الأهداف المبينة في وثيقة الميزانية البرنامجية.

15 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية المذكورة في الفقرة 20-11 (ج)، التي تنص على "أن تظل الموارد من التبرعات متاحة"، طُرح سؤال بشأن الإجراءات التي تتبعها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لجمع التبرعات.

استنتاجات وتوصيات

16 - **أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين في المنطقة، وشددت على أهمية دورها في كفالة التعاون الإقليمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للولاية المسندة إليها.**

17 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.**